

Distr.: General
28 April 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثالثة عشرة

فيينا، 13 - 17 حزيران/يونيه 2022

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2 ثانياً - خلاصة وافية.....
2 نيبال.....

* CAC/COSP/IRG/2022/L.2



الرجاء إعادة استعمال الورق

270522 270522 V.22-02494 (A)



ثانياً - خلاصة وافية

نيبال

1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لنيبال في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقعت نيبال على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 10 كانون الأول/ديسمبر 2003، وصدقت عليها في 23 شباط/فبراير 2011، وأودعت صك تصديقها في 29 آذار/مارس 2011.

واستعرض تنفيذ نيبال للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الرابعة من الدورة الأولى للاستعراض، وقد نُشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 2 آب/أغسطس 2016 (CAC/COSP/IRG/II/4/1/Add.42).

وتتص المادة 279 من دستور نيبال لسنة 2015 على وجوب مراعاة أحكام القانون عند التصديق على معاهدات أو اتفاقات ستصبح نيبال أو حكومة نيبال طرفاً فيها، أو عند قبول تلك المعاهدات أو الاتفاقات أو عند الانضمام إليها أو الموافقة عليها. وينص قانون المعاهدات النيبالي لسنة 1991 على أنه في حالة وجود تعارض بين أي حكم قانوني محلي وحكم من أحكام معاهدة صدقت عليها نيبال، لا ينطبق حكم القانون المحلي بقدر ما يكون متناقضاً، بل يطبق الحكم الوارد في المعاهدة مباشرة.

ويتضمن الإطار القانوني الوطني لمنع ومكافحة الفساد أحكاماً من عدد من القوانين، ولا سيما قانون منع الفساد لسنة 2002 (كان آخر تعديل له في عام 2010)، وقانون منع غسل الأموال لسنة 2008 (كان آخر تعديل له في عام 2019)، والقانون المتعلق بتجميد وحجز ومصادرة عائدات الجرائم الجنائية وأدواتها، لسنة 2014 (قانون المصادرة)، وقانون المساعدة القانونية المتبادلة لسنة 2014، والقانون الجنائي الوطني، وقانون الإجراءات الجنائية الوطني، وقانون الخدمة المدنية لسنة 1993. ونيبال أيضاً طرف في عدد من الاتفاقات الدولية المعنية بالتعاون الدولي ومكافحة الجريمة ومنع الجريمة.

وتتعاون السلطات النيبالية على الصعيد الدولي من خلال آليات وشبكات مختلفة، من بينها فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، ومجموعة إيموننت لوحدات الاستخبارات المالية، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

ولدى نيبال عدد من الهيئات والوكالات المعنية بمنع ومكافحة الفساد، من بينها لجنة التحقيق في إساءة استعمال السلطة، ومكتب المراجع العام للحسابات، ومكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، ووزارة القانون والعدل والشؤون البرلمانية، وإدارة التحقيق في الإيرادات، وإدارة التحقيق في غسل الأموال، والمركز الوطني للرقابة التحوطية، والمجلس القضائي، ولجنة الاستعراض المستقلة في إطار قانون المشتريات العمومية، ومكتب مراقبة المشتريات العمومية، ووحدة المعلومات المالية.

2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

تعد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان لتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، اللتان بدأ العمل بهما في عام 2012، هما السياسة الوقائية الرئيسية لمكافحة الفساد في نيبال. وتشمل الوثيقة استراتيجيات بشأن ما يلي: (أ) منع الفساد؛ (ب) تجريم الفساد؛ (ج) التعاون الدولي؛ (د) استرداد الموجودات والدعم التقني؛ (هـ) تبادل المعلومات. وتُستكمل كل استراتيجية بسياسة عملية وخطة عمل موضوعيتين بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين. وجرى

تشكيل لجنة لتنفيذ خطة العمل ومتابعتها وفقاً للاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين. وأبلغت السلطات عن التنفيذ المحدود للاستراتيجية وخطة العمل بسبب الحالة الصحية وقت الزيارة القطرية.

وقد أرسيت نيبال ممارسات فعالة تهدف إلى منع الفساد وشجعت على الأخذ بها، بما في ذلك إجراء دراسة عن الفساد على المستوى المحلي، وبرامج تنقيفية بشأن منع الفساد وتعزيز الحكم الرشيد لموظفي الخدمة المدنية والمواطنين، وبث برامج لإنكفاء الوعي في التلفزيون والإذاعة.

وجرى تقييم امتثال التشريعات الحالية للاتفاقية قبل صياغة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين. وعلى الرغم من أن الصكوك القانونية والتدابير الإدارية تخضع للتقييم بين الحين والآخر، لا يوجد جدول زمني أو خطة محددة مسبقاً في هذا الصدد.

ويعمل مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء كجهة تنسيق من أجل ضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين (المادتان 1-6 و 6-9 من الاستراتيجية وخطة العمل). ويخضع المركز الوطني للرقابة التحوطية للمراقبة والإشراف المباشرين من قبل رئيس الوزراء، والمركز مكلف بجملة أمور منها رصد بيانات الممتلكات والدخل المقدمة من الموظفين العموميين، وترصد الفساد والتحقيق فيه وتقديم التوصيات إلى الحكومة فيما يتعلق بالسياسات والإستراتيجيات وأي تعديلات يلزم إدخالها على قوانين مكافحة الفساد (المادتان 37 و 38 من قانون منع الفساد). وعلاوة على ذلك، يجري المكتب أيضاً عمليات مراجعة تقنية للمشاريع التي تنشئها أو تشغلها المكاتب الحكومية أو المؤسسات العامة حسب الاقتضاء (القاعدة 13 من لائحة (تشغيل) المركز الوطني للرقابة التحوطية لسنة 2009).

وإدارة التحقيق في غسل الأموال، التي تشكلت بموجب المادة 11 من قانون منع غسل الأموال، هي السلطة الرئيسية المختصة بمنع غسل الأموال.

وتنفذ لجنة التحقيق في إساءة استعمال السلطة والمركز الوطني للرقابة التحوطية ومكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء برامج توعية لمكافحة الفساد.

وتحول لجنة التحقيق في إساءة استعمال السلطة بإجراء البحوث وتطوير العمليات لمنع الفساد والسلوك غير السليم (المادة 35 (ب)، الفقرة 2، من قانون اللجنة). ويُعيّن رئيس الدولة رئيس اللجنة وأعضاءها بناءً على توصية من المجلس الدستوري لفترة خدمة مدتها ست سنوات، ولا يمكن إعادة تعيينهم لفترات إضافية (المادة 238، الفقرتان 2 و 3 من الدستور)، ولا يمكن عزلهم إلا في ظروف معينة (المادة 238، الفقرة 4). ويجب ألا يكونوا أعضاء في أي حزب سياسي وقت تعيينهم (المادة 238، الفقرة 6)، ويصبحون بعد ذلك غير مؤهلين للتعيين في أية دوائر حكومية أخرى (المادة 238، الفقرة 8). وتمتلك اللجنة الموارد المادية اللازمة والموظفين المتخصصين للقيام بمهامها.

وخلال الزيارة القطرية، دُكرت نيبال بالتزامها بإبلاغ الأمين العام باسم وعنوان السلطة التي قد تساعد الدول الأطراف الأخرى في وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد.

القطاع العام: مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين، التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و 8 و 11)

ينظم قانون الخدمة المدنية ولائحة الخدمة المدنية لسنة 1993 استقدام الموظفين العموميين واستخدامهم واستبقائهم وترقيتهم وتقاعدهم.

ويجري شغل وظائف الخدمة المدنية من خلال إجراءات تنافسية مفتوحة أو الترقية (المادة 7 من قانون الخدمة المدنية)، بينما يجري شغل الوظائف في الخدمة المدنية الاتحادية والدوائر الحكومية الاتحادية عن طريق امتحانات تنافسية وفقاً لمبادئ مفتوحة ومتناسبة وشاملة للجميع (المادة 285، الفقرة 2، من الدستور). وهناك أحكام خاصة بشأن شروط التعيين في مناصب في الهيئات الدستورية (المادة 245، الفقرة 6؛ والمادة 248،

الفقرة 6؛ والمادة 252، الفقرة 6؛ والمادة 255، الفقرة 6؛ والمادة 292 من الدستور). وتُنشر إعلانات الامتحانات التنافسية على الإنترنت وفي الصحف، وتُنح الترقيات على أساس تقييمات الكفاءة والامتحانات التنافسية الداخلية والأداء في العمل والخبرة والتعليم (المادتان 19 و 21 من قانون الخدمة المدنية).

وتتولى لجنة الخدمة العامة مسؤولية إجراء الامتحانات، عند الاقتضاء، ويجب إجراء جميع التعيينات الدائمة في الوظائف الخاضعة للمعاشات التقاعدية في الحكومة بالتشاور مع اللجنة (المادة 243 من الدستور).

وعلى الرغم من أن نيبال حددت الوظائف الأكثر عرضة للفساد في تقييمها الوطني للمخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، فإن هذه المعلومات لا تُستخدم للأغراض المذكورة في الفقرة 1 (ب) من المادة 7 من الاتفاقية. ويمكن نقل موظفي الخدمة المدنية بموجب المادة 18 من قانون الخدمة المدنية.

وتراجع لجنة مراجعة الرواتب والبدلات وراتب الموظفين العموميين دورياً، مع مراعاة مؤشر الأسعار الاستهلاكية (المادة 27، الفقرتان 1 (أ) و 1 (ب) من قانون الخدمة المدنية). وتكفل المادة 18 من الدستور مبدأ المساواة في الأجر.

ويخضع موظفو الخدمة المدنية للتدريب في مجالات من بينها مسائل النزاهة، وذلك عند تقلدهم مناصب عمومية وأثناء شغلهم لتلك المناصب وعند الحاجة إلى بناء قدرات خاصة. وعلى الرغم من عدم تقديم تدريب مخصص للمناصب الأكثر عرضة للفساد، يجري توفير تدريب يهدف إلى رفع مستوى الوعي وزيادة المعرفة بمخاطر الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المرشحين لشغل وظائف برتبة أمين أو ما يعادلها أن يستكملوا بنجاح برنامج تدريب إداري رفيع المستوى (وهو برنامج تطوير كبار المسؤولين التنفيذيين؛ المادة 19، الفقرة 2 (ج) من قانون الخدمة المدنية).

وتُكلف لجنة الانتخابات بإجراء الانتخابات والإشراف عليها وتوجيهها ومراقبتها على جميع المستويات (المادتان 245 و 246 من الدستور). وينظم الدستور معايير الأهلية للانتخاب للمناصب العمومية (المادة 64، الفقرة 1؛ المادة 69؛ المادة 87، الفقرة 1؛ المادة 178، الفقرة 1؛ المادة 215، الفقرة 5؛ والمادة 216، الفقرة 5).

ولا يجوز لأعضاء البرلمان الاتحادي شغل أي منصب آخر يتقاضى شاغله أجراً أو منفعة اقتصادية من الأموال الحكومية (المادة 87، الفقرة 1، من الدستور). ولا يجوز للأشخاص المدانين بارتكاب جرائم معينة، مثل الفساد أو الجريمة المنظمة أو غسل الأموال، الترشح للانتخابات على أي مستوى (المادة 13 من قانون انتخاب مجلس النواب لسنة 2017؛ والمادة 13 (ز) من قانون الانتخابات المحلية لسنة 2017؛ والمادة 13 (هـ) من قانون انتخابات مجالس المقاطعات لسنة 2017؛ والمادة 12 (هـ) من قانون انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لسنة 2017؛ والمادة 12 (هـ) من قانون انتخاب الجمعية الوطنية لسنة 2018).

ويجب على كل حزب سياسي ومرشح أن يقدم إلى لجنة الانتخابات تفاصيل النفقات المتكبدة خلال العمليات الانتخابية في غضون 35 يوماً (المادة 25 من قانون لجنة الانتخابات؛ والمادة 64، الفقرة 5، من قانون الانتخابات المحلية؛ والمادة 72، الفقرة 4 من قانون انتخاب مجلس النواب؛ والمادة 62، الفقرة 4، من قانون انتخاب الرئيس ونائب الرئيس؛ والمادة 65 من قانون انتخاب الجمعية الوطنية). وتضع لجنة الانتخابات حدود الإنفاق التي يجب ألا تتجاوزها الأحزاب السياسية والمرشحون (المادة 24 من قانون لجنة الانتخابات لسنة 2017). وعلى الرغم مما سبق، لم يكن لدى نيبال وقت الزيارة القطرية تشريعات محددة بشأن تمويل الحملات السياسية.

وتُراجع الحسابات التي تمسكها الأحزاب السياسية في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية، وتُقدم إلى لجنة الانتخابات في غضون شهر واحد (المادة 25، الفقرة 1، من قانون لجنة الانتخابات لسنة 2017). ويُحظر تقديم تبرعات معينة للأحزاب السياسية، مثل تلك التي تقدمها الحكومة (المادة 38، الفقرة 2، من قانون الأحزاب السياسية).

ويتعين على السلطات أثناء تنفيذ المهام الإدارية أن تلتزم بمبادئ الشفافية والموضوعية والمساءلة والأمانة (المادة 6 من قانون الحكم الرشيد). ويتعين على الموظفين العموميين الذين لديهم تضارب في المصالح في مسألة معينة الامتناع عن البت في تلك المسألة (المادة 18 من القانون).

ويجب أن يطلب الموظفون العموميون موافقة الحكومة لقبول هدايا أو تبرعات أو هبات أو إكراميات، بما في ذلك ما يوجّه منها إلى أفراد أسرهم (المادة 47 من قانون الخدمة المدنية)، ويجب على الموظفين العموميين عدم قبول أي نوع من العمل خارج الخدمة المدنية دون إذن من الحكومة، باستثناء الأعمال الأدبية والعلمية والفنية (المادة 48 من القانون). وعلى الرغم مما سبق، لا يوجد التزام بالإعلان عن الالتحاق بعمل في تلك القطاعات أو الإعلان عن الأنشطة والمزايا الخارجية التي قد ينشأ عنها تضارب في المصالح.

واعتمدت نيبال عدة مدونات لقواعد السلوك في القطاع العام، مثل اللائحة المتعلقة بسلوك موظفي الخدمة المدنية، ومدونة قواعد سلوك محاميي الحكومة، ومدونة قواعد السلوك الدبلوماسي، من بين مدونات أخرى. وقد يؤدي عدم الامتثال لهذه المدونات إلى فرض عقوبات (المادة 23، الفقرتان 4 و5 من قانون الحكم الرشيد).

وعلى الرغم من عدم وجود قنوات إبلاغ خاصة بالقطاع العام، إلا أنه يمكن للموظفين العموميين الاستفادة من قنوات الإبلاغ العامة وتوفّر لهم الحماية من الانتقام (المادة 29 من قانون الحق في المعلومات). وعلى الرغم مما سبق، لا يُلزم الموظفون العموميون بالإبلاغ عن الأعمال غير القانونية.

ويُعين القضاة بناءً على توصية من المجلس القضائي (المادة 5 من قانون المجلس القضائي)، ويُعين رئيس الدولة رئيس المحكمة العليا بناءً على توصية من المجلس الدستوري (المادة 129 من الدستور).

والمجلس القضائي مكلف بتقديم التوصيات أو تقديم المشورة بشأن التعيينات وعمليات النقل والإجراءات التأديبية وعمليات العزل فيما يتعلق بالقضاة، فضلاً عن التحقيق في مزاعم إساءة استعمال القضاة للسلطة. وتنظم المادة 153 من الدستور تشكيل المجلس.

وتُشغل مناصب قضاة المحاكم الابتدائية الشاغرة على أساس الأقدمية والمؤهلات وتقييمات الكفاءة أو الامتحانات التنافسية (المادة 149 من الدستور). ولا يخضع قضاة محاكم الاستئناف والمحكمة العليا لامتحانات تنافسية، وإنما يستند تعيينهم إلى معايير مثل الأقدمية والخبرة والمعرفة والكفاءة والأمانة والحياد والسلوك الأخلاقي، من بين جملة معايير أخرى (المادة 5 من قانون المجلس القضائي).

وسنت نيبال مدونة قواعد سلوك للقضاة، ويتولى المجلس القضائي مسؤولية رصد امتثال القضاة لتلك المدونة (المادة 16 والمادة 33، الفقرة 1 (د)، من قانون المجلس القضائي). وقد يؤدي عدم الامتثال إلى العزل (المادة 101 من الدستور). ويعد ارتكاب جرائم الفساد أو غسل الأموال وانتهاك السلوك المهني من أسباب عدم أهلية القضاة (المادة 7 من قانون المجلس القضائي)، كما أنه يُعد سوء سلوك (المادة 11، الفقرة 1 من قانون المجلس القضائي). ويجري إيقاف قضاة محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية عن العمل عند رفع دعوى ضدهم على أساس سوء السلوك (المادة 23 من قانون المجلس القضائي).

ويلتزم القضاة بتقديم بيان بالملكات في غضون 60 يوماً من تاريخ انتهاء كل سنة مالية (المادة 29 من قانون المجلس القضائي).

ويحدد الدستور دور المدعي العام ومحاميي الحكومة (المادة 158). وعلى الرغم مما سبق، لا يوجد قانون محدد ينظم جهاز النيابة العامة. ويخضع محامو الحكومة لقانون الخدمة المدنية ولائحة الخدمة المدنية، ويجري تعيينهم ونقلهم وترقيتهم بناءً على توصية من لجنة الجهاز القضائي (المادة 154 من الدستور)، التي ترصد أيضاً، إلى جانب لجنة التحقيق في إساءة استعمال السلطة، السلطة التقديرية للدعاء (المادة 99 من القانون الجنائي الوطني).

ويجوز عزل محاميي الحكومة إذا ارتكبوا جرائم فساد (المادة 61 من قانون الخدمة المدنية).

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

تخضع المشتريات العمومية لقانون المشتريات العمومية لسنة 2007 ولائحة المشتريات العمومية لسنة 2007، اللذين ينصان على ست طرائق للاشتراء، هي: العطاءات على المستوى الدولي، والمشتريات من خلال المناقصات، وعروض الأسعار المغلقة، والشراء بالأمر المباشر، ولجنة المستخدمين أو مجموعة المستفيدين، وترتيبات تنفيذ الأشغال بموارد عمومية بدون عطاءات تنافسية (المواد 11 و 15 و 40 و 41 و 44 و 45 من قانون المشتريات العمومية). ويعتمد اختيار الطريقة في المقام الأول على السلع أو الخدمات المراد شراؤها وسعرها. ويشرف مكتب رصد المشتريات العمومية على عمليات الشراء، وتشمل مهامه تقديم توصيات إلى الحكومة لتعديل سياسات وقوانين الاشتراء، وإصدار مبادئ توجيهية تقنية، وإسداء المشورة بشأن تشريعات الاشتراء، وتقديم تقارير سنوية عن إجراءات الاشتراء (المادة 64 من قانون المشتريات العمومية).

وكل كيان عام مسؤول عن عمليات الاشتراء الخاصة به، التي يتعين أن يتولاها موظفون لديهم ما يلزم من المؤهلات والدراية والتدريب (المادة 7 من قانون المشتريات العمومية). ويجب إعداد وصف البضائع المراد شراؤها على أساس الخصائص والوظائف التقنية والنوعية الموضوعية ذات الصلة (المادة 4 من قانون المشتريات العمومية). وعلاوة على ذلك، يجب أن تتضمن وثائق العطاءات جميع المعلومات ذات الصلة بإعداد العطاءات وتقديمها، ومعايير ومنهجية تقييمها واختيارها (المادة 13، الفقرة 2 (ب) من قانون المشتريات العمومية؛ القاعدة 40 من لائحة المشتريات العمومية).

وهناك أحكام تنظم تضارب المصالح بالنسبة للموظفين المشاركين في إجراءات المشتريات العمومية ومقدمي العطاءات أو مقدمي الطلبات (المادة 61، الفقرة 1 (ج) و (و)، والفقرة 3 من المادة 62 من قانون المشتريات العمومية).

ويجب أن تُنشر الدعوات إلى تقديم العطاءات في مواضع من بينها الموقع الشبكي للكيان المعني أو لمكتب رصد المشتريات العمومية، لمدة 30 يوماً في حالة الدعوات الوطنية أو 45 يوماً في حالة الدعوات الدولية (المادة 14 من قانون المشتريات العمومية).

ويمكن لمقدمي العطاءات الذين يعتقدون أنه وقع خطأ أو خرق في قرار اشتراء صادر عن كيان عمومي تقديم طلب للمراجعة إلى رئيس ذلك الكيان العمومي في غضون سبعة أيام من تاريخ علمهم بالخطأ أو الخرق وقبل بدء نفاذ عقد الاشتراء (المادة 47 من قانون المشتريات العمومية؛ المواد 100-108 من لائحة المشتريات العمومية). فإذا لم تُقبل المطالبة، يجوز لمقدم العطاء تقديم طلب للمراجعة أمام لجنة المراجعة (المواد 48-50 من قانون المشتريات العمومية)، التي تعمل بصفتها جهة استئناف. وحتى بعد استنفاد سبيل الانتصاف عن طريق لجنة المراجعة، يجوز لمقدمي العروض اللجوء إلى سبل الانتصاف القضائية بموجب الولاية القضائية الاستثنائية للمحكمة.

وتبدأ عملية إعداد الميزانية الوطنية باستلام حدود الميزانية من لجنة التخطيط الوطنية. وتعد وزارة المالية مقترحات لمشروع قانون الاعتمادات السنوية، وتقدم التقدير السنوي إلى البرلمان الاتحادي بغرفتيه، مع بيان النفقات المخصصة لكل وزارة في السنة المالية السابقة (المادة 119 من الدستور). وفي ظل ظروف معينة، يمكن تقديم تقدير تكميلي (المادة 121 من الدستور).

ويتولى مكتب المراجع العام للحسابات مراجعة حسابات جميع المكاتب الحكومية الاتحادية والإقليمية والمحلية، مع مراعاة أمور منها الاقتصاد والكفاءة والفعالية وملاءمة الحسابات (المادة 241 من الدستور). وتتولى لجنة مراقبة داخلية مسؤولية المراقبة الداخلية والتدقيق في كل وزارة، وهذه اللجنة مكلفة بالحد من المخاطر المالية (المادة 32 من قانون الإجراءات المالية والمحاسبة الضريبية). وذكرت نيبال أن الإنفاق خارج الميزانية غير مسموح به (على أساس المادة 116 من الدستور والمادة 24 (3) من قانون الإجراءات المالية والمحاسبة الضريبية).

ويجب أن تتبع المحاسبة العامة نظام القيد المزدوج ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (المادة 25 من قانون الإجراءات المالية والمحاسبة الضريبية). ويقع على عاتق رئيس كل مكتب مسؤولية الاحتفاظ بالسجلات والحسابات لمدة 10 سنوات (المرفق 4 لقواعد التصرف في الوثائق الحكومية لسنة 1971) وإعداد البيانات المالية (المادة 27، الفقرة 5، من قانون الإجراءات المالية والمحاسبة الضريبية). ويعد تزوير الوثائق العامة جريمة جنائية (المادة 9 من قانون منع الفساد).

ولم تطل الرقمنة جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية والبيانات المالية.

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)

تنظم المادة 27 من الدستور وقانون الحق في الحصول على المعلومات حق المواطنين النيباليين في الوصول إلى المعلومات. وتطبق استثناءات من الحق في الحصول على المعلومات وفقاً لطبيعة المعلومات المطلوبة، بما في ذلك استثناءات على أساس الخصوصية الفردية، ضمن أسباب أخرى (المادة 3، الفقرة 3 من قانون الحق في الحصول على المعلومات). ويجب حماية المعلومات ذات الطابع الشخصي (المادة 28 من قانون الحق في الحصول على المعلومات). وأنشئت لجنة المعلومات الوطنية لحماية وتعزيز الحق في الحصول على المعلومات (المادة 11 من قانون الحق في الحصول على المعلومات).

ويمكن للمواطنين النيباليين طلب المعلومات من مسؤولي المعلومات المعينين في كل مؤسسة، الذين يتعين عليهم تقديم المعلومات في غضون 15 يوماً إذا لم تكن متاحة على الفور (المادتان 6 و7 من قانون الحق في الحصول على المعلومات). وتستند رسوم الحصول على هذه المعلومات إلى تكلفة تقديمها (المادة 8 من قانون الحق في الحصول على المعلومات). ويجوز تقديم شكوى إذا لم تُقدم المعلومات أو قُدمت في صورة مجتزأة أو غير صحيحة (المادتان 9 و10 من قانون الحق في الحصول على المعلومات).

وتنشر المكاتب الحكومية العاملة في مجال العلاقات العامة المعلومات بشكل استباقي، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالخدمات المقدمة، والإجراءات الواجب اتباعها، والموظفين المسؤولين والرسوم (المادة 25 من قانون الحكم الرشيد). كما تنشر المكاتب العامة معلومات حول عملها وعمليات صنع القرار بها من خلال مواقعها الشبكية والتقارير الدورية وما يصدر عنها من كتيبات وإحاطات إعلامية.

ويتعين على الهيئات العامة أن تبسط وتسهل الوصول إلى المعلومات (المادة 4 من قانون الحق في الحصول على المعلومات)، وأصدرت الحكومة مبادئ توجيهية بشأن تبسيط الإجراءات الواردة في قانون الحكم الرشيد. وخصصت معظم الكيانات العامة خطوطاً ساخنة لتعزيز وصول المواطنين إلى المعلومات، وتبادر إلى تحميل المعلومات بانتظام في مواقعها الشبكية.

ويجب على الحكومة والهيئات والمؤسسات الدستورية على المستوى المركزي تقديم تقارير سنوية عن أدائها وبرامجها المنفذة وإنجازاتها (المادتان 53 و294 من الدستور؛ والمادة 41 من قانون الحكم الرشيد). ولا تنشر نيبال معلومات عن مخاطر الفساد في إدارتها العامة.

والصكان القانونيان الرئيسيان اللذان ينظمان عمل المجتمع المدني هما قانون تسجيل الجمعيات لسنة 1977، وقانون مجلس الرعاية الاجتماعية لسنة 1992. وقبل تنفيذ أي تدابير تهم الجمهور، يجوز للحكومة إجراء مشاورات مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة (المادة 20 من قانون الحكم الرشيد). وتتعاون نيبال بشكل وثيق مع المجتمع المدني، وقدمت أمثلة على المشاورات التي أجريت أثناء صياغة الصكوك والسياسات القانونية.

وأُسست لجنة التحقيق في إساءة استعمال السلطة عدداً من "هيئات المحلفين من المواطنين" لتعزيز الحوار حول الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت اللجنة والمركز الوطني للرقابة التحوطية ولجنة المعلومات الوطنية عدة أنشطة للمساهمة في نشر ثقافة عدم التسامح مع الفساد وزيادة الوعي في هذا الصدد.

ويمكن الإبلاغ عن أعمال الفساد وغيرها من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، بما في ذلك الإبلاغ دون الكشف عن الهوية، لدى لجنة التحقيق في إساءة استعمال السلطة بوسائل مختلفة، مثل الهاتف أو الفاكس أو البريد أو البريد الإلكتروني أو الموقع الشبكي للجنة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لأي شخص لديه معلومات عن ارتكاب جرائم غسل الأموال إبلاغ إدارة التحقيق في غسل الأموال (المادة 13 من قانون منع غسل الأموال).

القطاع الخاص (المادة 12)

يتعين على الشركات أن تُدرج في عقد التأسيس والنظام الأساسي أسماء مؤسسيها ومساهميها، وإجراءات عقد اجتماعات الجمعية العمومية وصلاحيات مجلس الإدارة والواجبات المنوطة به (المواد 19-22 من قانون الشركات).

ويجب على الشركات الخاصة تقديم نسخة من كل بيان مالي سنوي مصدق عليها بواسطة مراجع حسابات إلى مكتب مسجل الشركات في غضون ستة أشهر من انتهاء السنة المالية (المادتان 80 و81 من قانون الشركات). وعلى الرغم مما سبق، لا تُلزم الشركات بنشر نظامها الأساسي أو بياناتها المالية، ولا يتاح الاطلاع عليها إلا للأطراف المعنية ممن يكون لهم مصلحة واضحة في الشركة، كما أن الشركات غير مطالبة بتقديم معلومات عن الملكية الانتقاعية إلى مكتب مسجل الشركات.

ويجب على الشركات الخاصة تعيين مراجع حسابات مرخص، الذي يجب أن يصادق على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية (المادتان 111 و115 من قانون الشركات). وينص قانون الشركات في المادتين 111 و112 على أسباب عدم أهلية الأشخاص للتعيين في منصب مراجع حسابات. ويحق لمكتب مسجل الشركات طلب إيضاحات والتحقيق في المستندات المقدمة من الشركات (المادة 120 من قانون الشركات).

ويجب إعداد الحسابات والبيانات المالية باتباع نظام القيد المزدوج للحسابات، وأن تكون متوافقة مع المعايير المحاسبية التي تفرضها الهيئة المختصة، وأن يتم الاحتفاظ بها لمدة خمس سنوات (المادة 108 والفقرة 8 من المادة 109 من قانون الشركات). وتُفرض عقوبات على المديرين أو المسؤولين الذين يخفون هذه الدفاتر أو يتلفونها أو لا يحتفظون بها (المادة 160 من قانون الشركات). بيد أن جميع التصرفات المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 12 من الاتفاقية لم تُحظر حظراً صريحاً.

وعلى الرغم من عدم إلزام الشركات الخاصة بتنفيذ لوائح حوكمة الشركات، يجوز للأشخاص الاعتباريين الحصول على مكافآت مقابل تعاونهم في التحقيق في قضايا الفساد (المادة 58 من قانون منع الفساد). وتحدد القوانين القطاعية معايير وإجراءات لحماية النزاهة، كما تنشئ عدداً من الهيئات التنظيمية المكلفة برصد الامتثال، مثل معهد المحاسبين القانونيين بموجب قانون المحاسبين القانونيين، أو دائرة التعاونيات بموجب قانون التعاونيات، أو مجلس التأمين بموجب قانون التأمين، أو مصرف نيبال المركزي بموجب قانون مصرف نيبال المركزي. واعتمدت غرفة التجارة والصناعة في نيبال مدونة قواعد السلوك التجاري للكيانات المنتسبة.

وعلى الرغم من عدم وجود نص قانوني محدد يحظر اقتطاع النفقات التي تمثل رشاً من الوعاء الضريبي، فإن اقتطاع هذه النفقات من الوعاء الضريبي غير ممكن، وفقاً لما أفادت به السلطات الحكومية، نظراً لأن قانون ضريبة الدخل لا ينص على هذه الاقتطاعات.

تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

يتألف الإطار القانوني لمنع غسل الأموال في نيبال في الأساس من قانون منع غسل الأموال وقواعد منع غسل الأموال لسنة 2016، بالإضافة إلى الأوامر واللوائح والمبادئ التوجيهية الصادرة عن وحدة المعلومات المالية ومصرف نيبال المركزي ومجلس الأوراق المالية في نيبال ومجلس التأمين والسلطات الإشرافية الأخرى (وفقاً للمادة 7 (شين) (2) من قانون منع غسل الأموال).

وبغية الامتثال لاشتراطات مكافحة غسل الأموال، يجب أن يكون لدى جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المعينة (أي المؤسسات غير المالية بموجب المادة 2 (ج) من قانون منع غسل الأموال) نظم داخلية لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك تحديد هوية العملاء والمالكين المنتفعين، والرصد المستمر للمعاملات، وتطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة على العملاء ذوي المخاطر العالية والحسابات والمعاملات ذات المخاطر العالية وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (انظر القسم الخاص بالمادة 52 أدناه).

وتتص المادة 7 (لام) من قانون منع غسل الأموال على إصدار أوامر للمؤسسات المالية، بما في ذلك شركات تحويل الأموال، بإدراج معلومات دقيقة عن مرسل التحويل والمستفيد منه في التحويلات البرقية للأموال. وتُلزم المادة نفسها أيضاً المؤسسات المالية الوسيطة والمستقبلية بالتأكد من استلام تلك المعلومات. وتُلزم المؤسسات المالية أيضاً بتطبيق إجراءات قائمة على تقييم المخاطر لتحديد ما إذا كان ينبغي تنفيذ التحويل أم رفضه أم تعليقه في حالة عدم اكتمال المعلومات الخاصة بدافع الأموال أو المستفيد منها.

وتحدد المادة 7 (راء) من قانون منع غسل الأموال السلطات التي تضطلع بمهام إشرافية في مكافحة غسل الأموال في كل كيان من الكيانات المبلغة، بما في ذلك مصرف نيبال المركزي، ومجلس الأوراق المالية في نيبال، ومجلس التأمين، ومجلس التوثيق العام، ومعهد المحاسبين القانونيين في نيبال، ومجلس نقابة المحامين في نيبال.

ويُعد الإشراف على الأعمال والمهن غير المالية المعينة من المجالات التي ينبغي تحسينها.

وكان التقييم الوطني للمخاطر أحد الأهداف العشرة للاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين في نيبال بشأن غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب للفترة 2011-2016. وأنهت نيبال تقييمها الوطني للمخاطر في عام 2016، وهي الآن في طور مراجعته وفقاً للخطة الاستراتيجية لمصرف نيبال المركزي للفترة 2017-2021. وقد اتخذت نيبال تدابير بهدف معالجة المخاطر الرئيسية المحددة.

وقد تأسست وحدة المعلومات المالية كإدارة مستقلة ومنفصلة وظيفياً داخل مصرف نيبال المركزي، وبدأت عملها في عام 2008. وتتلقى الوحدة وتحلل تقارير المعاملات المشبوهة وغيرها من المعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية، وتوزع النتائج التي يتمخض عنها هذا التحليل على إدارة التحقيق في غسل الأموال ووكالات التحقيق الأخرى ووحدات الاستخبارات المالية الأجنبية (المادة 9 من قانون منع غسل الأموال). وانضمت وحدة المعلومات المالية إلى مجموعة إيغومنت في عام 2015.

وتتعاون السلطات الإشرافية والمعنية بإنفاذ القانون المسؤولة عن مكافحة غسل الأموال، وتتبادل المعلومات على الصعيدين المحلي والدولي (المواد 7 (شين) و10 و12 من قانون منع غسل الأموال؛ المادة 85 من قانون مصرف نيبال المركزي).

واعتمدت نيبال نظاماً للإفصاح الكتابي عن النقود والصكوك لحاملها القابلة للتداول عند الدخول إلى البلد أو مغادرته إذا كانت قيمتها تبلغ أو تتجاوز 5 000 دولار أو ما يعادلها (الفصل 6 (ألف) من قانون منع غسل الأموال). غير أن هذا النظام لا ينفذ على نحو كافٍ. وينص قانون منع غسل الأموال على مصادرة النقود والصكوك لحاملها القابلة للتداول إذا كانت مرتبطة بجريمة أو في حالة عدم الإفصاح عنها أو الإفصاح الكاذب، فضلاً عن فرض غرامة مساوية للمبلغ المصادر (المادة 29 (باء) من قانون منع غسل الأموال).

وقد اتخذت نيبال تدابير تشمل إدخال تعديلات على قانون منع غسل الأموال لمعالجة العديد من أوجه القصور المحددة في تقرير التقييم المتبادل الصادر عن فريق آسيا/المحيط الهادئ المعني بغسل الأموال في عام 2011، بما في ذلك أوجه القصور المتعلقة بالتدابير الوقائية والإشراف.

وتساهم نيبال بنشاط في تنمية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، وخصوصاً من خلال مشاركتها النشطة في فريق آسيا/المحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، ومجموعة إيغمنت، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات.

2-2 التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- أسست نيبال "هيئات محلفين من المواطنين" لتعزيز الحوار بشأن الفساد (المادة 13).

3-2 التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى نيبال بما يلي:

- النظر في تطوير ووضع آلية للرصد والتقييم لضمان ملاءمة صكوكها القانونية وتدابيرها الإدارية لمكافحة الفساد (المادة 5، الفقرة 3).
- ضمان الاستقلال اللازم للمركز الوطني للرقابة التحوطية (المادة 6، الفقرة 2).
- الاستفادة من المناصب التي حددها التقييم الوطني للمخاطر بوصفها "أكثر عرضة للفساد"، ووضع إجراءات مناسبة لاختيار شاغليها وتدريبهم وضمان تناوبهم، حسب الاقتضاء (المادة 7، الفقرة 1).
- النظر في سن تشريعات محددة بشأن تمويل الحملات السياسية (المادة 7، الفقرة 3).
- السعي إلى تعزيز الإطار القانوني بشأن تضارب المصالح، بسبل من بينها سن قانون شامل بشأن هذا الموضوع (المادة 7، الفقرة 4).
- السعي إلى إلزام الموظفين العموميين بالإفصاح عن جملة أمور من بينها ما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي واستثمارات وموجودات ومنافع قد تقضي إلى تضارب في المصالح (المادة 8، الفقرة 5).
- صياغة ونشر تقارير دورية بشأن مخاطر الفساد في إدارتها العامة (المادة 10 ج).
- ضمان التنفيذ الكافي لمعايير اختيار قضاة محاكم الاستئناف والمحكمة العليا بناءً على توصية من المجلس القضائي (المادة 11، الفقرة 1).
- تعزيز الشفافية في القطاع الخاص، بسبل من بينها إلزام الشركات بتقديم معلومات عن هوية مالكيها المنتفعين إلى مكتب مسجل الشركات (المادة 12، الفقرتان 1 و 2).
- اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ حظر إنشاء حسابات خارج الدفاتر، أو إجراء معاملات دون تدوينها في الدفاتر أو دون بيانها بصورة وافية، وتسجيل نفقات وهمية وقيود التزامات مالية دون تحديد بنودها تحديداً صحيحاً (المادة 12، الفقرة 3).
- عدم السماح صراحةً باقتطاع النفقات التي تمثل رشاً من الوعاء الضريبي (المادة 12، الفقرة 4).
- اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الإشراف على الأعمال والمهن غير المالية المعينة لأغراض مكافحة غسل الأموال (المادة 14، الفقرة 1 أ).

- النظر في تعزيز إنفاذ نظام للإفصاح عبر الحدود عن النقود والصكوك لحاملها القابلة للتداول (المادة 14، الفقرة 2).

4-2 الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُددت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- بناء قدرات المسؤولين العاملين في لجنة التحقيق في إساءة استعمال السلطة والمركز الوطني للرقابة التحوطية ومكتب رصد المشتريات العمومية بغية ضمان تحديث معرفتهم بالتوجهات الجديدة والممارسات الجيدة.

3- الفصل 5: استرداد الموجودات

1-3 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

يخضع استرداد الموجودات بالأساس للأحكام العامة المتعلقة بالمساعدة القانونية الدولية في قانون المساعدة القانونية المتبادلة، وقانون المصادرة، وقانون منع غسل الأموال، بالإضافة إلى المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة التي تكون نيبال طرفاً فيها.

وزارة القانون والعدل والشؤون البرلمانية هي السلطة المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة. وينبغي إرسال الطلبات عبر القنوات الدبلوماسية (المادة 19 من قانون المساعدة القانونية المتبادلة).

ويمكن لنيبال أن تتعاون في مجال استرداد الموجودات على أساس المعاملة بالمثل وبغض النظر عن وجود اتفاقية، فيما عدا إنفاذ قرارات المحاكم الأجنبية (المادة 3 (2) من قانون المساعدة القانونية المتبادلة). وتتاح في سياق هذا التعاون نفس مجموعة التدابير والإجراءات المتاحة في الإجراءات الجنائية الداخلية، بما فيها تلك المتعلقة بتتبع الممتلكات وتجميدها وحجزها ومصادرتها. وتطبق نيبال أحكام الاتفاقية مباشرة في الحالات التي لا ينطبق عليها أي اتفاق ذي صلة.

ولم تتلق نيبال أو ترسل أي طلب يتعلق باسترداد الموجودات حتى الآن.

ويمكن أن تقدم نيبال المعلومات تلقائياً إلى دول أخرى، وقد فعلت ذلك في الماضي، إذ تنص المادة 10 (2) من قانون منع غسل الأموال صراحةً على التبادل التلقائي للمعلومات. ووقّعت وحدة المعلومات المالية 16 مذكرة تفاهم تتعلق بالتعاون، بما في ذلك التبادل التلقائي للمعلومات، مع نظيراتها في الخارج. وتتبادل السلطات أيضاً المعلومات تلقائياً من خلال مجموعة إيغومنت والإنتربول.

وقد أبرمت نيبال العديد من اتفاقات التعاون الدولي الثنائية والمتعددة الأطراف في مجالات مكافحة الجريمة وتعقب المجرمين والعائدات الإجرامية.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58)

تخضع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المعنية لمقتضيات مكافحة غسل الأموال وفقاً لقانون منع غسل الأموال والأوامر واللوائح والمبادئ التوجيهية ذات الصلة الصادرة عن السلطات الإشرافية، بما في ذلك قواعد منع غسل الأموال.

وتشمل هذه المقتضيات تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، بما في ذلك تحديد هوية العملاء والتحقق منها (المادة 7 (ألف) من قانون منع غسل الأموال)، وتحديد هوية المالكين المنتهين (المادة 7 (جيم) من القانون)،

والرصد المستمر للمعاملات والتحديث الدوري والمستمر للبيانات (المادة 7 (طاء) من القانون)، وحفظ السجلات (لمدة خمس سنوات؛ المادة 7 (صاد) من القانون) والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة لدى وحدة المعلومات المالية (المادة 7 (قاف) من القانون). وتشمل المقتضيات أيضاً تقييم مخاطر غسل الأموال واتخاذ إجراءات مناسبة لإدارة تلك المخاطر (المادة 7 (دال) من القانون) وتوخي العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء ذوي المخاطر العالية والحسابات والمعاملات ذات المخاطر العالية، بما في ذلك حسابات الأشخاص المعرضين سياسياً لخطر الفساد المحليين والأجانب وأفراد أسرهم والمقربين منهم (المادة 7 (باء) من القانون). وتُفرض عقوبات مناسبة في حالة عدم الامتثال (المادة 7 (تاء) من القانون).

وُخصت المادة 7 (هاء) من قانون منع غسل الأموال لتعزيز إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء، وأصدرت وحدة المعلومات المالية مبادئ توجيهية للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في كانون الثاني/يناير 2020، التي توفر تعليمات مفصلة عن الأشخاص والحسابات والمعاملات التي يجب إيلائها اهتماماً خاصاً. وتجزئ المادة 7 (شين) (2) من قانون منع غسل الأموال للجهات التنظيمية أن تخطر المؤسسات المالية، بناءً على طلب دولة طرف أخرى أو بمبادرة خاصة من تلك الجهات، بهوية أي شخصيات طبيعية أو اعتبارية معينة يُتوخى من تلك المؤسسات أن تطبق فحصاً دقيقاً على حساباتها، إضافةً إلى أي شخصيات قد تحددها المؤسسات المالية بخلاف ذلك.

ويحظر قانون منع غسل الأموال إنشاء وتشغيل المصارف الوهمية، كما يحظر على المؤسسات المالية إقامة علاقات تجارية مع المصارف الوهمية أو مع المؤسسات التي تسمح بالمعاملات مع المصارف الوهمية (المادتان (7) و(7) (ميم) من قانون منع غسل الأموال).

ووضعت نيبال نظاماً ورقياً لإقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين، ولكن يبدو أن هذا النظام لا يحقق الغرض منه بشكل فعال، إذ تلزم المادة 50 من قانون منع الفساد والمادة 54 من قانون الخدمة المدنية جميع الموظفين العموميين، سواء كانوا معينين أو مرشحين أو منتخبين، بأن يقدموا، في غضون 60 يوماً من تاريخ توليهم للمنصب العام، وبعد ذلك في غضون 60 يوماً من تاريخ انتهاء كل سنة مالية، بيانات محدثة عن الممتلكات المسجلة بأسمائهم أو بأسماء أفراد أسرهم، إلى جانب مصادر تلك الممتلكات أو الأدلة التي تثبت امتلاكها. ولا يشترط قانون منع الفساد وقانون الخدمة المدنية تقديم هذا البيان في نهاية الخدمة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن تعريف الأسرة في قانون الخدمة المدنية فضفاضاً للغاية، إذ يشمل جملة أشخاص من بينهم الأجداد والجدات وأمهات وآباء الأزواج.

وعلى الرغم من أن قانون منع الفساد وقانون الخدمة المدنية لا يحددان "الممتلكات" التي يتعين الإبلاغ عنها ولا يشملان التبعات القانونية في هذا الصدد، فإن نموذج بيان الممتلكات يشمل ما يلي: الممتلكات غير المنقولة والنقود والمجوهرات والذهب والفضة وغيرها والأسهم والأرصدة المصرفية وتفاصيل قروض الرهن العقاري والأموال المقرضة والمقرضة.

وحُددت جهات وسلطات مختلفة يشار إليها باسم "المكاتب المعنية" لتلقي هذه البيانات وذلك بموجب إخطار نشر في الجريدة الرسمية في تموز/يوليه 2018.

ويجمع المركز الوطني للمراقبة التحوطية من المكاتب المعنية أسماء الذين قدموا بيانات الممتلكات وأسماء الذين لم يقدموها، ويرسل الأسماء إلى لجنة التحقيق في إساءة استعمال السلطة، التي تنشر على موقعها الشبكي معلومات عن عدد المسؤولين الذين لم يقدموا بيانات بممتلكاتهم وتوقع عليهم غرامات.

وهذه البيانات سرية، ولا يسمح لأي جهة بمراجعة محتواها باستثناء لجنة التحقيق في إساءة استعمال السلطة فيما يتعلق بالتحقيقات والاستفسارات. وفي هذه الحالات، لا يحول قانون منع الفساد دون إمكانية تبادل المعلومات ذات الصلة مع السلطات الأجنبية المختصة. واستثناءً مما ذكر، تُنشر بيانات ممتلكات رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء عملاً بقرار من مجلس الوزراء.

وتُلمز المادة 16 من قانون الصرف الأجنبي المواطنين النيباليين المقيمين في نيبال بالحصول على إذن من مصرف نيبال المركزي قبل فتح حساب مصرفي في بلد أجنبي. وعلى الرغم من أن هذا الحكم ينطبق على الموظفين العموميين النيباليين المقيمين في نيبال، فإنه لا يشمل المقيمين في الخارج (مثل الدبلوماسيين) ولا يمتد ليشمل الحالات التي لا يمتلك فيها الموظف العمومي حساباً مصرفياً أجنبياً باسمه، ولكن يكون لديه سلطة توقيع أو سلطة أخرى على الحساب. وتتلقى وحدة المعلومات المالية تقارير عن المعاملات المشبوهة وتقارير عن المعاملات التي تتجاوز الحدود المقررة والإقرارات الجمركية، وتحظى الوحدة بوصول واسع إلى مصادر المعلومات من أجل استخلاص المعلومات الاستخبارية المالية. ويبدو أن الوحدة تمتلك موارد بشرية ومالية وتقنية كافية لتسيير عملها على نحو سليم.

*تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛
التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53، و54 و55)*

يمنح القانون المدني الوطني محاكم نيبال صراحةً الولاية القضائية للفصل في الدعاوى وتسوية المنازعات الناشئة فيما يتعلق بالمسائل التي تحدث بين دولة أجنبية وأي شخص آخر بشأن ممتلكات موجودة في نيبال (المادتان 692 و718). وهذا يسمح للدول الأجنبية، وفقاً للمادة 288 من القانون المدني الوطني المعنية بحقوق الملاك، والمادة 274 المعنية بالتعويض الواجب دفعه، برفع دعاوى مدنية أمام محاكم نيبال لإثبات الحق في الممتلكات أو ملكيتها أو للمطالبة بالتعويض عن الأضرار. ولكن وفقاً للمادة 275 من القانون المدني الوطني، تسقط هذه الدعاوى بالتقادم عقب ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بارتكاب الفعل أو الإجراء غير المشروع، وهي مدة قد لا تكون كافية في قضايا استرداد الموجودات.

وعند اتخاذ قرار بشأن المصادرة، يمكن للمحاكم المحلية أن تعترف بمطالبة دولة أخرى بممتلكات اكتسبت نتيجة ارتكاب فعل مجرم باعتبارها مالكة شرعية لها (المادة 167 من قانون الإجراءات الجنائية الوطني؛ المادة 12 من قانون المصادرة).

وتسمح المادتان 3 (2) و23 من قانون المساعدة القانونية المتبادلة بإنفاذ أوامر التجميد والمصادرة الصادرة عن محكمة في دولة أجنبية، على أساس معاهدة ثنائية.

والمبدأ العام في نيبال هو أن المصادرة لا بد أن تستند إلى إدانة جنائية. واستثناءً مما ذكر، تجيز المادة 43 من قانون منع غسل الأموال المصادرة غير المستندة إلى إدانة في حالة وفاة المشتبه به في غسل الأموال. وعلاوة على ذلك، لا يجعل قانون المساعدة القانونية المتبادلة إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية مشروطاً بوجود إدانة. وأوضحت السلطات النيبالية أنها تستطيع تنفيذ أوامر مصادرة أجنبية غير مستندة إلى إدانة، على الرغم من عدم وجود سوابق لذلك.

ويمكن للمحاكم النيبالية أيضاً أن تأمر بمصادرة الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي من خلال قرار قضائي بشأن جرم غسل أموال (المادة 34 مع المادة 5 (أ) من قانون منع غسل الأموال).

ويجوز للسلطات المختصة في نيبال تجميد الممتلكات أو مصادرتها بناء على طلب دولة أخرى (المادة 5 (د) و(ز) من قانون المساعدة القانونية المتبادلة).

ويجوز أيضاً للسلطات النيبالية الاحتفاظ بالممتلكات لمصادرتها في حالة عدم وجود طلب من دولة أخرى على أساس الأحكام العامة لقانون المصادرة بشأن التجميد والحجز (المادة 4). وينص القانون على إنشاء دائرة لإدارة العائدات (المادتان 13 و14). وعُيّنت شعبة الإدارة الداخلية في وزارة الداخلية لأداء مهام تلك الدائرة لحين تأسيسها، وقد تأسست الإدارة تحت نفس الوزارة في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

ويحدد قانون المساعدة القانونية المتبادلة المعلومات التي يجب تضمينها في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المرسلّة إلى نيبال. وينص القانون على إمكانية رفض الطلب إذا كانت الممتلكات ذات قيمة دنيا (أقل من

100000 روبية نيبالية)، على أن يقتصر ذلك على الحالات التي تتعلق فيها المساعدة المطلوبة بمسألة ذات طابع مدني (المادة 4 (أ)).

وعلى الرغم من أن نيبال لم تتلق قط طلباً لاتخاذ تدابير مؤقتة، فإن قانون المساعدة القانونية المتبادلة لا يمنع نيبال، متى اقتضت الحاجة، من دعوة الدولة الطالبة إلى تقديم أسبابها المؤيدة لاستمرار هذه التدابير قبل رفعها. وينص قانون المصادرة (المادتان 12 و 27) وقانون منع غسل الأموال (المادة 34) على توفير الحماية العامة للأطراف الثالثة الحسنة النية في حالات المصادرة. وتمتد هذه الحماية إلى المصادرة بناء على طلب دولة أخرى.

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

وفقاً لقانون المصادرة، تحال الموجودات المصادرة إلى صندوق إدارة عائدات الجرائم (المادة 22). ويقوم الصندوق بجملة أمور منها تقاسم المبلغ، مع البلد المعني، المتأتي من مزاد بيع أي ممتلكات أو أداة مصادرة بموجب أمر أو حكم صادر عن محكمة أجنبية (المادة 24 (1) (4))، ويقوم أيضاً بإعادة الموجودات المصادرة للأشخاص المعنيين بناءً على أمر المحكمة (المادة 24 (1) (ج)). ويمكن أيضاً استخدام الموجودات المصادرة لتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للعدالة الجنائية (المادة 24 (2)). وعلى الرغم من أن المحكمة يجب أن تأمر بإرجاع الموجودات المصادرة إلى الأشخاص المعنيين في حال وجود حقوق قانونية لأطراف ثالثة حسنة النية (المادة 12 (3))، فإن القانون ينص على تقاسم الموجودات الموجودة في نيبال والمصادرة بموجب قرار صادر من محكمة أجنبية وفقاً لاتفاق مبرم بين نيبال والدولة المعنية. وفي حالة عدم وجود اتفاق من هذا القبيل، تفصل حكومة نيبال وحدها في هذه المسألة (المادة 29).

ووفقاً لقانون المساعدة القانونية المتبادلة، يجب أن تتحمل الدولة الطالبة النفقات التي تتكبدها نيبال في تقديم المساعدة القانونية المتبادلة (المادة 41). وفي الممارسة العملية، لم تطلب نيبال قط أي نفقات تكبدها في تقديم هذه المساعدة.

2-3 التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تساهم نيبال بنشاط في تنمية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، وخصوصاً من خلال مشاركتها في فريق آسيا/ المحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، ومجموعة إيغمنت، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات (المادة 52 الفقرة 2).

3-3 التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى نيبال بما يلي:

- النظر في مراجعة وتدعيم نظام إقرار الذمة المالية لديها بما يضمن كفاءته وفاعليته (المادة 52، الفقرة 5).
- النظر في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير لإلزام جميع الموظفين العموميين المعنيين الذين لهم مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب بأن يبلغوا السلطات المعنية عن تلك العلاقة وأن يحتفظوا بسجلات ملائمة فيما يتعلق بهذه الحسابات (المادة 52، الفقرة 6).
- النظر في مراجعة حكمها القانوني المتعلق بسقوط الدعاوى بالتقادم (المادة 275 من القانون المدني الوطني) من أجل النص على فترة تقادم أطول وكافية للدعاوى المدنية التي ترفعها دول أجنبية أمام

محاكم نيبال لتثبيت حق في ممتلكات أو تثبيت ملكية تلك الممتلكات أو المطالبة بتعويض عن الأضرار (المادة 53 (أ) و(ب)).

- النظر في اتخاذ تدابير للسماح بالمصادرة دون إدانة جنائية في حالات الفساد التي لا يمكن فيها ملاحقة الجاني بسبب الوفاة أو الفرار أو الغياب أو في حالات أخرى مناسبة (المادة 54، الفقرة 1 (ج)).
- اعتبار الاتفاقية الأساس التعاهدي الضروري والكافي لإنفاذ أوامر المصادرة الصادرة عن محكمة دولة طرف أخرى (المادة 54، الفقرة 1 (أ)، والمادة 55، الفقرة 6).
- النص صراحة على إرجاع الموجودات والتصرف فيها وفقاً لأحكام الفقرة 3 من المادة 57 من الاتفاقية (المادة 57، الفقرتان 1 و3).

3-4 الاحتياجات من المساعدة الفنية، التي حُددت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- توفير التدريب المركز للوكالات المعنية في مجال المساعدة القانونية المتبادلة وإرجاع الموجودات (المادة 51)
- تقديم المساعدة التقنية لدعم دائرة إدارة العائدات التي جرى تأسيسها مؤخراً (المادة 54 الفقرة 2 (ج))